ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان - العراق

I. ديباجة

هذا الميثاق هو اتفاق بين السلطات العامة، ممثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية، والمنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان العراق. ويهدف الميثاق بشكل عام إلى ضمان أن جميع الأطراف تعمل معا وبشكل فعال من أجل تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني والاستقرار الاجتماعي والحكم الرشيد لمصلحة إقليم كوردستان، المجتمع والمواطنين.

و الميثاق يعكس السياسة الخاصة بالتعاون، كمرحلة أساسية للعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والمنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان - العراق. ويمكن للسلطات العامة والمنظمات غير الحكومية تحقيق علاقة أقوى وتعاون أفضل من خلال عملية التفاوض، كما جاء في القانون رقم (1) لسنة 2011 قانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان.

يستند هذا الميثاق إلى فهم أنه لكي يتحقق نظام ديمقراطي دائم ونامي، يجب على السلطات العامة مشاركة المواطنين و المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار.

يوضح هذا الميثاق:

- الأدوار المتبادلة والمتكاملة للسلطات العامة والمنظمات غير الحكومية؛
- المبادئ والاهدافواليات التعاون بين الطرفين
- أولويات التعاون والمشاركة؛ و
- وآليات التنفيذ والمراقبة.

يساهم هذا الميثاق في إقرار ما يلي:

- [illegible]
- المساهمة الفعالة للمنظمات غير الحكومية في تنمية مجتمع ديمقراطي.
- حق المنظمات غير الحكومية في القيام بأنشطة المناصرة للقضايا تجاه السلطات العامة.

II. بيان التمثيل

السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية) والمنظمات غير الحكومية شاركوا بصياغة بنود هذا الميثاق وصادق برلمان كوردستان على الميثاق في تاريخ ( ).

III. القيم والمبادئ

1. الشراكة المتكافئة

تعترف السلطات العامة [illegible] بأن المنظمات غير الحكومية [illegible] في المجتمع. [illegible] السلطات العامة [illegible] غير الحكومية [illegible] في [illegible] السلطات العامة [illegible] في [illegible] المواطنين والمنظمات [illegible] في [illegible]. ويقر كلا الطرفين باهمية وجود علاقة إيجابية وشراكة مثمرة من اجل تحقيق المصلحة العامة بشكل أكثر فعالية.

2. الاستقلالية

تتمتع المنظمات غير الحكومية بالحرية والاستقلال التام في:

1. توطيد وإدارة شؤونها وفقا للمناهج والنظام الداخلى، فى اطارقانون المنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان.
2. حق إقامة الأنشطة والحملات وابداء الراى والملاحظات على سياسات السلطات العامة وله اتباع أي وسائل وطرق مدنية وقانونية أخرى؛ و
3. تجنب فرض القيود والشروط ذات الطابع السياسي عند تمويل المنظمات غير الحكومية من الموازنة العامة كما ينبغي أن لا يؤثر هذا التمويل على استقلاليتها.

3. الشفافية والمسؤولية

فيما يتعلق بالأنشطة واستخدام الموارد المخصصة، ولاجل تحقيق المصلحة العامة يتطلب من السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية الانفتاح وتحمل المسؤولية لضمان ترسيخ الشفافية، ويلتزم كلا الطرفين بإتاحة إمكانية الوصول للبيانات والمعلومات للمواطنين والقنوات الإعلامية.

4. المساواة في المعاملة

تلتزم المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة بمبدا المساواة والحرية بين جميع المواطنين والجمعيات في المشاركة فى الحياة العامة. فيقر كلا الطرفين:

1. بتنوع المنظمات و وجهات نظرها وأهدافها؛ و
2. الحاجة إلى تجنب التشهير والتقليل من دور المنظمات الأخرى أو آرائها أو الأشخاص العاملين فيها.
3. [illegible]

5. دور المواطنين ومشاركتهم

[illegible] التطوعية في الحياة العامة جزء لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي. فالمنظمات غير الحكومية هي أحدى القنوات لتمثيل القيم والمصالح المختلفة في مجالى وضع السياسات وتقديم الخدمات اللازمة في المجتمعات المحلية.

6. الفاعلية والاستدامة

تلتزم السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية بتعهداتها لتحقيق أهداف هذا الميثاق، والعمل من أجل استمرارية الشراكة والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة رغم أي تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

IV. الأهداف المرجوة من هذا التعاون، ومتطلبات الالتزام

الهدف 1: مجتمع مدني نشط ومنظمات فعالة

تعهدات السلطات العامة:

1. ضمان تعزيز ثقافة المواطنة.
2. يجب على السلطات العامة أخذ زمام المبادرة في تنظيم موائد مستديرة وحوارات مفتوحة لتسليط الضوء على أهمية وجود مجتمع مدني وتوضيح دور المنظمات غير الحكومية في مجتمع ديمقراطي، وإقامة جسور بين المنظمات غير الحكومية والسلطة العامة.
3. [illegible]

4. ضمان وجود نظام فعال لدعم المبادرة المدنية، بما في ذلك توفير فرص الحصول على الاستشارات والدورات التدريبية [illegible] المستحدثة من أجل دعمها لبناء قدراتها وتحقيق نتائج إيجابية.
5. ضمان دعم مشاريع المنظمات غير الحكومية وتوفير الموارد المالية وغير المالية لها بطريقة مهنية وعادلة مما يمكنها من تحقيق الأهداف العامة.
6. وضع نظام للتسجيل الإلكتروني للمنظمات غير الحكومية.
7. ضمان الشفافية من خلال توفر وإتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات بشكل أفضل، و بطريقة [illegible] و وسائل الإعلام من الاعتراض على السياسات القائمة وتقديم الخدمات ومساءلة السلطات العامة.
8. الاخذ بنظر الاعتبار الاساليب المختلفة لدعم المنظمات غير الحكومية مثل توفير فرص استخدام والاتفاق من الابنية و الموارد العامة.

تعهدات المنظمات غير الحكومية:

1. تنمية برامج ومشاريع لتعزيز ثقافة المواطنة.
2. تنظيم حوارات حول بعض المفاهيم مثل: الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني والشفافية والمسؤولية ومشاركة المواطنين في القضايا العامة.
3. [illegible] في عملها.
4. الالتزام بالتعليم المستمر ووضع رسالة واضحة وأهداف قابلة للتحقيق وآليات للمساءلة، من أجل تعزيز فهم وثقة المواطنين بالمنظمات غير الحكومية.
5. تعزيز وإطلاع مؤيديها وأعضائها وموظفيها والمستفيدين من مشاريعها والمواطنين على مبادئ التعاون المتبادل (بين المواطن والمنظمات) وأولويات العمل والممارسات الجيدة.
6. الالتزام بالحفاظ على حقوق الأفراد داخل المنظمات غير الحكومية والعمل بمبادئ الديمقراطية في إدارة المنظمة.

الهدف 2: المشاركة النشطة في صنع السياسات

تعهدات السلطات العامة:

1. إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين في صنع السياسات في البرلمان والحكومة.

2. للبرلمان استشارة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة من خلال قنوات متعددة.
3. لأعضاء البرلمان اعتماد مبدأ الجلسات المفتوحة للناس في مجتمعاتهم، وتنظيم الاجتماعات العامة المناقشة في السياسات العامة.
4. تعزيز كفاءات مراكز البحوث المتخصصة لتصبح قادرة على المساهمة في تقديم المشورة والأبحاث في السياسة العامة.
5. سن قانون يظمن حق في الحصول على المعلومات، و وضع الآليات الضرورية لتطبيقه.
6. ضمان الوصول إلى قنوات اتصال شفافة وسهلة الوصول لإطلاع الأطراف المعنية والعامة من خلالها على السائل .
7. الاستجابة السريعة للمبادرات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية.
8. ضمان توفر الفرص المناسبة التي تمكن المنظمات غير الحكومية من تعيين ممثليها في الهيئات المفتوحة واللجان ، واحترام السلطة الممنوحة للمثلين.
9. الاعتراف بعدم امتلاك أحد المنظمات أو الشبكات سلطة تمثيل جميع المنظمات والشبكات في كوردستان.
10. العمل مع المنظمات غير الحكومية من المراحل الأولية لوضع السياسات. ضمان اشتراك المنظمات التي من المرجح أن يكون لديها وجهة نظر من البداية وإزالة الحواجز التي قد تمنع المنظمات من المساهمة.
11. [illegible] لإشراك أصحاب المصلحة في إعداد الردود.
12. الحاجة إلى تلقي ملاحظات من المستجيبين وشرح مدى تأثيرهم على تنمية السياسات، بما في ذلك وجهات نظر المستجيبين التي لم تؤخذ بنظرالاعتبارفيها أو اتباعها.
13. [illegible] والتفسيرات المنطقية لاى قرار.

تعهدات المنظمات غير الحكومية:

1. إقامة الحملات والمناصرة والحشد السياسي للتأكد من وجود آليات للتشاور مع المنظمات غير الحكومية بشأن السياسات العامة في البرلمان والهيئات التنفيذية والتأكد من تطبيق هذه الآليات.
2. توفير الدعم والاستجابة لمشاورات الحكومة، حسب الامكان.
3. استطلاع آراء الأعضاء والمستفيدين ومستخدمي الخدمة والمتطوعين والأمناء عند التمثيل في السلطات العامة. إيضاح من يتم تمثيله (بطرق مهنية وعلمية)، والأسس والقدرات التي يستند إليها هذا التمثيل.
4. عند وضع أفكار مستقبلية يتم التركيز على الحلول المستندة إلى براهين مع تقديم مقترحات واضحة حول النتائج الإيجابية وضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

5. دعم التعاون بين مختلف المنظمات غير الحكومية وفي الوقت نفسه قبول واحترام آراء المنظمات غير الحكومية الأخرى أيضًا.
6. التأكيد على احترام استقلالية المنظمات، والتركيز على القضية التي يتم تمثيلها بغض النظر عن أية علاقات مع السلطات العامة أو المالية أو غيرها.

الهدف 3: التمويل المستدام للمبادرات المدنية

تعهدات السلطات العامة:

1. النظر في مجموعة واسعة من أساليب تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية وتزويدها بالموارد بما في ذلك المنح والعق [illegible]. العمل على إزالة الحواجز التي قد تعوق المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات الصغيرة، من الوصول إلى التمويل العام.
2. إنشاء صندوق لدعم وتمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية، ومن خلال سن قانون ينظم ذلك.
3. التأكد من الإدارة الجيدة والتطبيق الشفاف لعمليات (طرح عطـاءات) المشاريع والتي تناسب الأهداف والنتائج المنشودة لبرامج التمويل.
4. ضمان تحقيق الشفافية من خلال تقديم أساس منطقي واضح لكل قرارات التمويل. مع الاخذ بنظرالاعتبار تقديم الملاحظات والمبررات للمتقدمين في حالة رفض طلب التمويل الخاص .
5. الاتفاق مع المنظمات غير الحكومية بشأن الطريقة التي سيتم بها مراقبة ومتابعة الأنشطة والنتائج قبل إبرام عقد أو اتفاقية تمويل. والتأكد من أن المراقبة وإعداد التقارير وثيق الصلة بالموضوع [illegible] الفرصة. وتوضيح المعلومات المطلوبة والسبب في طلبها وكيفية استخدام هذه المعلومات. والاعتراف والقبول بتغطية النفقات الإدارية ذات الصلة عند تقديم المنظمات غير الحكومية طلب للحصول على منحة.
6. إعداد وتبنى الإرشادات اللازمة حول استخدام الموارد النقدية وغير النقدية الضرورية المخصصة من التمويلات العامة، وكيفية استخدامها وإعداد تقارير بشأنها.
7. ابتكار نظام ضرائب يدعم المبادرة المدنية والأعمال الخيرية من أجل تعزيز اهتمام القطاع الخاص بدعم الأنشطة غير الربحية.
8. التأكد من عدم منع المنظمات غير الحكومية من ممارسة الأنشطة المضمونة بموجب القانون، من أجل تعزيز أساسها الاقتصادي.
9. توفير التمويل لمشاريع المنظمات غير الحكومية من الموازنة ومن عوائد الوزارات المختلفة و أية هيئة عامة أخرى في الإقليم كل حسب اختصاصه ومجال عمله.

10. ضمان التشاور مع المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في صياغة التعليمات والتنظيمات، وكذلك مشاركة المنظمات في لجان تقييم المشاريع (مع مراعاة عدم تضارب المصالح).

تعهدات المنظمات غير الحكومية:

1. التأكد من استخدام الموارد المخصصة للغرض المنشود وبشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة.
2. التأكد من شرعية الحصول على التمويل قبل التقدم بالطلب، والتزام الصراحة والوضوح بشأن كيفية تحقيق النتائج.
3. التأكد من ترتيبات الحوكمة القوية لإدارة أي مخاطر مقترنة بتسليم النتائج المرجوة كأفضل ما يمكن، بما في ذلك إرسال إشعار مبكر للممولين بالتغييرات الهامة التي تطرأ على الأوضاع.
4. الانفتاح والشفافية حيال إع [illegible] ممارسات الإدارة الجيدة.
5. على المنظمات غير الحكومية أن تكشف علانية عن مصادر التمويلات التي تحصل عليها.

الهدف 4: خدمات سريعة الاستجابة وعالية الجودة

تعهدات السلطات العامة:

1. وضع وتحديد مبادئ تفويض الخدمات العامة إلى المنظمات غير الحكومية.
2. الالتزام بتمويل مشاريع طويلة الأمد لأنها أفضل طريقة لتحقيق النتائج. ويجب أن تعكس مدة التمويل الزمن المستغرق لتحقيق النتائج. [illegible] ترفض التمويل مع بيان أسباب اتخاذ هذا القرار.
3. في حالة تعرض تقديم الخدمة لمشاكل وعوائق، ينبغي الاتفاق مع المنظمة غير الحكومية على جدول زمني لإجراء تحسين الأداء قبل إصدار قرار بإنهاء العلاقة المالية.
4. يجب أن تكون معايير ومقاييس إنهاء التمويلات محددة وواضحة للمنظمات.
5. تقييم تأثير إنهاء التمويلات على المستفيدين ومستخدمي الخدمة والمتطوعين قبل أخذ قرار بخفض أو إنهاء التمويل، وتقييم الحاجة إلى تحويل الأموال إلى منظمات أخرى تخدم نفس المجموعة أو المشروع.
6. في حالة تغيير أو إنهاء علاقة التمويل أو غيرها من أساليب الدعم، فعليها تقديم إشعار خطي مع الاخذ بنظر الإعتبار طبيعة ومدة المشروع.
7. استخدام الفرص المتاحة لإشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية .

تعهدات المنظمات غير الحكومية:

1. التخطيط للإيقاف المحتمل للتمويل، من أجل خفض أي تأثير سلبي محتمل على المستفيدين والمنظمة.
2. إشراك مستخدمي الخدمة والمستفيدين في صياغة وتنفيذ خطط الخدمات للاستجابة لاحتياجاتهم بشكل أفضل.
3. الاستعانة بجميع الوسائل لإشراك المتطوعين والمجتمعات في تقديم الخدمات العامة.
4. تعزيز التواصل بين السلطات والمنظمات غير الحكومية عند تقديم الخدمات.

V. هيكل التنفيذ والمراقبة

1. تتحمل الأطراف المشاركة في الميثاق مسؤوليه تنفيذ ومراقبة هذا الميثاق.
2. تقوم [illegible] في [illegible] بها.
3. تضع الهيئة والإدارة [illegible] لتنفيذ الميثاق.
4. يتم تشكيل لجنة مشتركة بين البرلمان والحكومة والمنظمات غير الحكومية كل سنتين لمراقبة تنفيذ الميثاق وخطط عمله. سوف تجتمع اللجنة على [illegible] وتقريري.
5. سوف تضع الهيئة أو الإدارة المسؤولة، بالتشاور مع البرلمان، آلية مناسبة لتحديد عدد وممثلي المنظمات غير الحكومية في اللجنة.
6. سوف يجتمع البرلمان كل عامين في جلسة عامة لمناقشة تنفيذ الميثاق وتنمية المجتمع المدني.
7. تقع سلطة تعديل أو إنهاء هذا الميثاق في يد الأطراف المشاركة فيه، باتباع نفس عملية التصديق عليه. و تقوم الأطراف المشاركة في الميثاق بإعداد التعديل المقترح وتقديمه إلى البرلمان للتصديق عليه.
8. للمنظمات غير الحكومية الأخرى وعناصر المجتمع المدني الأخرى التي لم تشارك في صياغة هذا الميثاق والتصديق عليه، يحق لهم المشاكة فية بعد التصديق عليه.